العولمة، مفهومها وتأثيرها على العالم العربي

الأستاذ عمار تكسانة

أستاذ مكلف بالدروس ــ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر

An Outline :

This topic concens the issue of Mondialisation, Definitions and side effects; especially on Arab and Islamic world . Firstly, we tried to give an overview of what Globalisation means; we noticed existing opposite views depending on era of interest.

On one side those who see mondialisation challenging existing orders and promoting liberal interests; and who believe it as expressing the world of interdependence where states and individuals can no longer exist by themselves .Mutual interests rooted in culture, history and civilisation can tied up collective relationships among disparate and conflicting views especially among arabic and Islamic states. At the end we outlined alternative policies to face challenging mondialisation .

مقدمة :

لقد أضحت العولمة من المفاهيم الواسعة الانتشار والاستخدام بفضل إفرازات الحركة التحديثية والنهضوية خاصة منها التي اعقبت الحربين العلاميتين. ولا شك فيه ان الاراء اختلفت وتضاربة عند الحكم على هذه الظاهره الزاحفة فمن يرى فيها فعل ومجهود إنساني تراكمت مظاهره خدمتا للانسانية قاطبتا فهي عمل محايد يراد منه تحقيق رفاهيه المجتمع الإنساني.

وعلى النقيض من ذلك هناك من يرى ان العولمة تعكس الثقافة الاقوى فهي جائت لتكريس مصالحه تبعا لمقولة " لا شيئ يهدى دون مقابل". سنحاول البحث والتطرق لكل هذه الإشكاليات التي تطرحها العولمة في عملنا المتواضع هذا .

قبل البدء في الحديث عن العولمة « Globalisation » لابد من الإشارة إلى أن أغلب المحولات الاجتهادية الرامية لتبيان مفهوم ودلالات ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسية بعد، فالبعض من تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية نشر لثقافة احادية بحيث تتغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى، (عولمة ثقافية). وهناك من ينظر إليها بمنظور أوسع، ملخصه لعولمة ورسملة العالم، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى (عولمة اقتصادية و هو ما نلاحظه في عالمنا اليوم في حين يذهب فريق اخر للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس والتشابه الثقافي وتكوّيُن (الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات

مختلفة)، ويعول أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي ترنو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي.

ومن جهة أخرى، يبدو الاختلاف في المؤشرات الكمية والكيفية والتي تنم على الدخول في عصر العولمة، فنجد الاقتصاديين يرون أن الشركات والمصارف العملاقة متعددة، ومتعدية الجنسية، والهادفة إلى الربح الفاحش، وذات المبادئ الرأسمالية هي من أبرز المؤشرات على هذا العصر الجديد، في حين يرى السياسيون أن ظاهرة ضعف نظام الدولة القومية في العالم وانتشار التيارات المطالبة بالحرية والديموقراطية هي المؤشر الحقيقي على عصر العولمة، هذا، يبدو الاختلاف بين العلماء والمفكرين، من جهة ثالثة، في الزاويه التي يركز عليها كل فريق منهم، فالبعض يذهب حين تحديد ماهية مفهوم العولمة للتركيز على الآثار السلبية أو المضعفات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، والتي بات العالم بأسره يعاني من ويلاتها بما في ذلك دول العالم المتطورة.

إن أصحاب هذا المذهب يمثلون الفريق المعارض أو النابذ للعولمة .في مقابل هذا الفريق نجد فريق ثان يؤكد على بعض الإيجابيات التي تتضمنها ظاهرة العولمة والتي من أبرزها الانفتاح على العالم والتبادل الثقافي والاقتصادي التجاري، وشيوع مبادئ الديموقراطية بالمنظور الغربي، أي القائمة على التعددية الحزبية، وتأكيد قيم احترام الإنسان وتقدير آدميته وحقه في الحياة الكريمة، نجد لهذه الافكار تاثيرها على العالم العربي بوجه الخصوص وهذا يتجلى بكل وضوح ما يحدث له من موجات تتبنا حركية التغيير الثوري والتي في الغلب يرجع لها منشأ من الافكار التحررية العالمية الي تجتاح العالم الغربي في مقابل هذين الفريقين نجد فريق ثالث يقف موقفا متحفظا من التغيرات العالمية الجديدة(مؤشرات عصر العولمة)، هادفا، هذا الفريق، تجنب مساوئ العولمة والتي منها مثلا انتشار الجريمة المنظمة والجرائم الحديثة والفساد الإداري وجرائم المخدرات والعنف والإرهاب والانحلال الخلقي، وضعف قدرة النظام الداخلي على الإمساك بزمام الأمور بالدولة،و كذا انهيار الدولة القومية وأزمة المديونة للعديد من المجتمعات النامية، وارتفاع معدلات الهجرة وازدياد عدد من هم تحت خط الفقر..الخ، ويرى متزعمو هذا الفريق أن النجاة من مضعفات العولمة تتمثل فيما يُصطلح عليه (بالفضاء الجغرافي، والمجال الحيوي)، وتتلخص هذه الفكرة في ضرورة أن تتكتل الدول القزمية ذات المجال الجغرافي المتقارب في مجال حيوي يناسبها تجنبا لجبروت الدول العملاقة والاتحادات الكبيرة، وهذا ما يضمن لها مكانتها بين الدول والتكتلات الأخرى القائمة في الغالب على أساس من المصلحة والتبادل الاقتصادية والتجاري .

عموما يحاول "محسن الخضيري"في كتابه "العولمة" 2000 تعريف مفهوم العولمة والوقوف على أهم جوانبها فيقول: أن العولمة مفهوم "يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وارحب. تشمل العالم بأسره"، أي بمعنى أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة. ومن أهم مؤشرات العولمة التي يطرحها "الخضيري" الآتي:

1. حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.
2. تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة بل كوخ إلكتروني ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات وفوق القومية.
3. بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الاستعباد والجور والطغيان والتعسف وكل أشكال الهيمنة والقهر.

ومهما يكن من أمر هذه المحاولات، فلا يبدو للباحث توضح المفهوم توضيحا وفق مفاهيم علمية وهي « Concepts scientisme » وهي أدوات ذات أهمية علمية كبيرة في تواصل جمهور العلماء وتفاهمهم والتعبير عن طروحاتهم، فهي تستخدم للتعبير عن مكنون الأفكار وشرح النظريات العلمية المفسرة للظواهر محل اهتمام الفرع العلمي الذي ينتمي إليه هذا أو ذاك العالم.

ومن هنا فإن تعريف مفاهيم أمر غاية في الأهمية في أي مجال علمي، وأني أعتقد أن هذا الأسلوب سيساعد كثير في توضيح فهم مدلول كل مفهوم بما في ذلك مفاهيم حديثة الاستخدام كمفهوم العولمة، وعلى العموم سبق لنا ان تطرقنا في هذا البحث المتواضع الى مختلف التعاريف الموضحة للموضوع، وعلى العموم وعلى الرغم من كثرة الكتابات عن ظاهرة العولمة و تنوع الأطروحات نلخصها في ما يلي، ففي إبريل عام (1998م) عقد مؤتمر فكري بالقاهرة لمدة خمسة أيام عن العولمة وقضايا الهوية الثقافية، وعلى الرغم من البحوث والمداخلات لقد خرج المؤتمر بأسئلة أكثر مما دخل فيه.

ـ **<u>نشأة العولمة وتطورها</u>:** يرى الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أن العولمة عمليةتراكمية أي أن هناك عولمات صغيره سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والفرق فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال المختلفة والتقدم العلمي بشكل عام ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد وسوف نذكر بعض المحطات على وجه الإجمال.

ـ **<u>أولاً</u>:** كان العرب والمسلمون في الماضي هم المطورون الأوائل لأنظمة المتاجرة عبرالبلدان وكان المقر الرئيس لذلك النشاط هو منطقة الخليج، وكان يتمركز في جزيرة هرمز. وقد استمرت هذه الحاله إلى نحوٍ عام 1500م، بظهور البرتغاليون قاموا خلال القرن الخامس عشر ببرامج بحث و تطوير في التقانة البحرية في (ساجرس) و كان الهدف لذلك البرنامج بناء

أسطول بحري يتم فيه تحدي نظام المتاجرة الدولي الذي يهيمن عليه العرب، و قد نجح البرتغاليون في صنع السفينة العابرة للمحيطات و التي بإمكانها عبور المحيط الأطلسي، كما أن بإمكانها حمل مئة قطعة مدفعية و إطلاق نيرانها. وآذنت هذه التقانة البحرية الجديدة ببدء عصر الاكتشافات الجديدة، فقد حققت أوروبا في عام 1600م تعادلاً تقانيا مع العرب، إلا أن ميزان القوة بين الطرفين منذ ذلك الحين أخذ يتقوض بسرعة بسبب سلسلة من التقدمات العلمية والتقانية الأوروبية، مثل إحلال قوة البخار محل قوة العضلات، واكتشاف توليد الطاقة الكهربائية ونحوها. مما كرس بداية الهيمنة الاستعمارية إيذانا بأن قيادة العولمة أصبح في أيدي الغرب بعد ما كان حكرا للمسلمين لوحدهم.

ـ **ثانيا:** لما انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945م كانت قد خلفت آثاراً تعد منعطفا مهماً في تاريخ العولمة، إذ أنه بدا واضحاً أن الهيمنة الحقيقية لا ينبغي أن تكون عسكرية، وإنما ثقافية واقتصادية. وهذا ما سينتج عنه في النهاية هيمنة سياسية شاملة لكل المناحي. وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة وبين عامي 1948–1951 أكثر من اثني عشر مليار دولار من أجل إعادة بناء الدول الصناعية الغربية واليابان عبر مشروع (مارشال)، بالإضافة إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، و قد تمثل ذلك بظهور (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي).

ـ **مظاهر العولمة:** لا شك أن نظام العولمة قد فرض نفسه بفعل عوامل عدة ساعدته في العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي. ذلك خاصة ما يتعلق بالوسائل التكنولوجية وغير ذلك من وسائل الاتصال والتواصل المتعددة التي لا يخفى علينا مدى أهميتها القصوى في العصر الحاضر في التقريب بين الشعوب والدول والأمم والحضارات. ولم تنج البلاد العربية والإسلامية كباقي دول العالم من زحف العولمة وآثارها، وقد عمد الغرب إلى التغلغل فيها من أجل تحقيق أهدافه وأغراضه السياسية والاقتصادية والثقافية... ولعل أهم مظاهر العولمة مايلي المجال الاقتصادي وهو، ليس مجرد تبادلات مادية معزولة عن المشاعر، فحينما يتوحد أناس في ظل منظومة اقتصادية معينة، وتتداخل مصالحهم تقوم مشاعر الولاء و الامتزاج بالآخر الذي ارتبطت به بعض مصالحهم حتى لو كانت مصالح هو المغلوب فيها هذه الفلسفة هي التي كان يرمي بها شمعون بيريز في مشروعه الشرق أوسطي حيث برهن على أن الحروب هي أسوأ وسائل السيطرة، بل إن السيطرة الحقيقية تكون بالاقتصاد والتكنولوجيا والعلم، و أن العالم العربي قد أنفق الكثير على الحروب والدمار ولا بد أن نكسر الحواجز النفسية لوضع منظومة اقتصادية يرتبط بها الجميع.

ـ **آثار العولمة السياسية ونتائجها:**

1. **الأبعاد السياسية للعولمة:** تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضِمن

المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. والدولة القومية هي نَقيض العولمة المتوحشة الكاسحة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلِّي.

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن وكما يوضح "ريتشارد فويك"، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً. فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

ترتبط "العولمة السياسية" ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام 1999 ليشرف على عملة اليورو .

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم. حسب آراء العلماء والمحققين وتوقعاتهم، يمكن اختصار آثار هذه في:

1. انكماش الحكومات ودورها، وفي النهاية إضعافها بفعل تنازل الدول عن الكثير من الوظائف وتسليمها لصالح المؤسسات ومتخذي القرارات في العالم.

2. انعدام جدوى الحدود الجغرافية، وفي النهاية زوالها بفعل اعتماد واندماج الكثير من الأمور المحلية والقومية بالمجتمع العالمي.

3. انفلات الأمر الاجتماعي من قبضة الحكومة واندماج الناس في مجتمع أوسط.

4. عجز الحكومات على السيطرة على حركة المعلوماتية ووسائل الإعلام التي تدار من قبل الشبكات المعلوماتية المعقدة والتي يملكها أصحاب القوى في العالم.

5. تفكك الهوية القومية وسقوطها بفعل إمكانية التسلّل للحدود، والثقافات وشعوب العالم المختلفة وتعاملها.

2. <u>الأبعاد الفكرية للعولمة</u>: لم تكن محاولة فرانشيس فاكوياما في كتابه نهاية التاريخ 1989، إلا محاولة لصياغة وعي كوني زائف الغرض منه إثبات أن العولمة المتوحشة ستكون هي ديانة إنسانية إلى أبد الآبدين. فهو يشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري المتوحش. ثم تبعه مقال اليهودي الأمريكي "صامويل هانتنغتون" ــ "صدام الحضارات" في صيف 1993، في فصله "فورين أفيرز" معلناً دخول "السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة"،وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات إذ يقول" سوف يتمحور الانقسام الأساسي داخل المجموعة البشرية حول العوامل الثقافية التي ستصبح المصدر الرئيسي للصدام.. إن صدام الحضارات هو الذي سيحتل مركز الصدارة في السياسة العالمية". فنظرية هنتنغتون تصر بقوة وإلحاح على أن الحضارات غير الغربية لابد أن تصطدم بالغرب، ويعني ذلك استمرار وتوسيع نطاق الحرب الباردة بوسائل جديدة.

ــ **<u>المجال الديني</u>** : يقول هنتجتون: " مشكلة الغرب الخطيرة هي الإسلام، الثقافة المختلفة التي يقتنع أصحابها بتفوق ثقافتهم" وقد ذكر أن الحل لاختراق هذه الثقافة إجراء حوار بين الحضارات وذلك لاحتواء الاختلافات الموجودة بين الإسلام والثقافة الغربية.

وهذا الهدف ليس جديداً مع العولمة ولا مع الحوارات الحضارية و الدينية بل هو قديم منذ أن كان الاستعمار يرعى حملات التنصير التي كان هدفها كما قرره المنصر : (زويمر) وكما رصده (هاملتون جب) (هو إذابة مشاعر التقديس لدى المسلم للقرآن والسنة النبوية، ليصبح فكره ونفسه مفتوحة لتقبل الروح الغربية في معارفها الاجتماعية وقيمها ونظمها، أو على الأقل لتقطع صلته بدينه فيصبح " مخلوقاً لا صلة له بالله تائها في الحياة، تتحكم به شهواته فيسهل استعباده " .

ــ **<u>الوطن العربي وتحديات العولمة</u>:** تبرز تحديات العولمة السياسية للوطن العربي في الظواهر الآتية ذكرها:

ــ <u>أولاً</u>: العولمة وسيادة الدولة

بعد الحرب العالمية الثانية تجلت إرادة الشعوب في الحرية والتقدم من خلال تعبيرها عن هويتها الوطنية والقومية والإنسانية وعن تطلعها الحضاري من خلال بلورة إيديولوجيات قومية تحررية متصلة الجذور بتراثها وبآفاق هذا العصر.

ولقد أصاب من أطلق عليها اسم "الدولة الرخوة"، وهو للأسف ينطبق على كثير من دول الوطن العربي. إن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة. فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية. كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على

الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.

ولقد وجدت الدولة الصهيونية في العولمة فرصتها، فهي تحاول أن تستثني نفسها من هذه الميزة فهي تبدي السياسات العكسية تماماً. فالدولة الصهيونية طرحت تصورها الخاص للعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها وهو تصور "الشرق أوسطية" فهذا المشروع الذي روج له الكيان الصهيوني هو عولمة مصغرة.

فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، العولمة تقوم على الخوصصة، إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي... الخ. والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية... إلى الحرب الأهلية .

ـ **<u>التعامل مع تحديات العولمة</u>:** أدى الاختلاف في المواقف تجاه ظاهرة العولمة إلى تباين اتجاهات التعامل معها، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة. ولقد انسحب هذا التباين في المواقف تجاه العولمة على مواقف البلدان العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنيت مثلاً، فهناك بلدان عربية تفرض حظراً على ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك بلدان عربية أخرى لاتضع أية قيود على استخدام الانترنيت.

ومن هنا فقبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، لكنه يرفض السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وقد يرفض قطر آخر العولمة الاقتصادية.

ولتحديد المسار السليم للوطن العربي لمواجهة ظاهرة العولمة باتجاه تعزيز مكانته الدولية وحماية شخصيته الثقافية والحضارية من مخاطرها، تبرز ضرورة بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية لتحقيق ذلك. وتتمثل هذه الشروط بما يأتي:

1. التمسك بالخيار القومي وترسيخه وتثبيته والدفاع عن الحياة العربية المتحررة الناهضة، وبتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة ا لانطلاق في استراتيجية المواجهة لمخطط التفتيت والتجزئة للوطن العربي.

2. إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة حالة الانحسار في الأمن القومي من خلال عودة العراق إلى الشمل العربي وقيام الأقطار العربية بخرق الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان، والعمل على وضع آلية لفض النزاعات العربية .

3. صياغة إستراتيجية عربية لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً لما يجري في العالم ولكن للتفاعل الحي الخلاق، ومواجهة الضغوط الحقيقية الحتمية التي تفرضها العولمة اليوم على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي.

4. التأكيد على المفهوم العربي للثقافة الذي ينطلق في صورة نداء للحوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة في الوطن العربي، إنه النداء الذي يتوجه إلى العرب وإلى العالم الإسلامي وإلى المثقفينالأحرار في العالم، لمواجهة الخلل في معادلة الثقافة والحضارة.

إن مواجهة تحديات العولمة يتطلب أيضاً التحرك والعمل الاستراتيجي وعلى ثلاثة مستويات.

1. <u>المستوى الوطني</u>: حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي

تكمن أهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية في كونها تُمثل العصب الأساسي للدولة، وذلك وفقاً لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن إصلاح نظم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل أيضاً عنصراً جوهرياً في هذا الإطار، حيث سيخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة. كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوظيفها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة. إضافة إلى ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري يعد هو المدخل الحقيقي لبناء دول المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات.

2. <u>المستوى الإقليمي</u>: ضرورة تفعيل هياكل وسياسات التكامل الإقليمي

نظراً لعمق التحديات التي تطرحها العولمة ومحدودية قدرات دول العالم الثالث على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبح ضرورة، خاصة وأن أغلب مناطق العالم الثالث لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن الذي ينقصها هو إرادة التكامل. وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة لهذه الدول ومن بينها دول الوطن العربي) وأفعالها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق عمليات التكامل أو التكتل الإقليمي فيما بينها.

3. <u>على المستوى العالمي</u>: ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية يكون العالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفاً مشاركاً فيه، وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود. بدون هذه المستويات الثلاثة لن يكون بمقدور دول عديدة في العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي، أن تتعامل مع

متطلبات العولمة وتحدياتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها المزمنة وللتحديات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحولات الراهنة.

خاتمة:

على الرغم من وجود إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد يرى بعض الباحثين:ان العولمة تشكل مخاطر و تهديداً لحضارتها ومستقبلها، وتأتي خطورة هذا الاتجاه من خلال ما تتعرض له هيكلية هذه الدول وما تصاب به حضارة العديد من الأمم من تمزق وتشويه، فضلاً عن ما تتعرض له ثقافات هذه الأمم من عمليات اختراق من قبل ثقافات الأمم الاستعمارية، مستخدمة إمكاناتها في تفوقها العلمي والتكنولوجي، ومن خلال ما وصلت إليه من تقدم في مجالات الانترنيت وشبكات الاتصال الفضائية. إن هذا الأمر سيقود بالدرجة الأساس العديد من الأمم التي لها خصوصيتها إلى اتخاذ مجتمعاتها مواقف مختلفة ومتباينة من العولمة، حيث هناك معارك كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة. ونحن في الوطن العربي نحتاج إلى المزيد من دراسة هذه الظاهرة ،وآثارها العامة على حاضر الوطن العربي ومستقبله. تحتاج إلى دراسات جادة ورصينة،وندوات عديدة على مستوى الوطن العربي، لتساعدنا في اتخاذ موقف قومي موحد، وصياغة استراتيجية عربية قومية تمنحنا القدرة على التعامل الإيجابي مع ظاهرة العولمة التي تريد أن تسود وتهيمن على هذا العالم.

الهوامش:

1. يوسف كامل إبراهيم، "العولمة و العالمية.مفاهيم وأبعاد للهيمنة و السيطرة الجغرافية" بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول "التربية في فلسطين وتغيرات العصر"المنعقد بكلية التربية في الجامعة الاسلامية الأقصى. نوفمبر *2004* ص249.
2. السيد ياسين: "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998، بيروت، ص6
3. د. محسن أحمد الخضيري، العولمة " مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة" ط 1، مجموع النيل العربية للنشر، ص 15-27.
4. محسن أحمد الخضيري ، المصدر السابق، ص"*30*.
5. مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي.
6. حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، 1997، ص 190-209.
7. محمود حمدي زقزوق، الإسلام في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001م) ص50.
8. عبد العزيز سنبل، كيف نواجه العولمة، مجلة المعرفة، ع8، الرياضة 1999، ص18،78.